الحدث

تحولت مدينة عقارب، في محافظة صفاقس التونسية، ومشكلتها البيئية، إلى رمز جديد للغليان الاجتماعي في تونس، والذي يرافقه اعتماد سلطة الرئيس قيس سعيّد، سياسة بوليسية أمنية تجاه المواطنين، وذلك مع استمرار الابتعاد السياسي عنه والتحذير من مخاطر اجراءاته وانعدام رؤيته لآفاق الحل

مواجهات عقارب في تونس

غليان اجتماعي وتوسع في الحلّ الأمني

للحديث تتمة...

غموض الانتخابات الليبية

اسامة علي

لا تزال الانتخابات الليبية في مهب الريح، على الرغم من مرور ثلاثة أيام على إعلان المفوضية العليا للانتخابات عن فتح باب قبول طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بسبب استمرار الجدل القائم حول القوانين الانتخابية.

يتعلق الأمر بالغموض الذي تُسيّر فيه مفوضية الانتخابات العملية الانتخابية، فحتى الآن لم يعرف ما إذا كان مجلس النواب قد اعتمد التعديلات التي اقترحتها المفوضية بشأن القوانين الانتخابية، كما أن هذا المجلس، المنوط به إصدار هذه القوانين، انزلق إلى أتون الانقسام الحاد حيال تلك التعديلات، بين نواب يطالبون تعديل بعضها، كما ظهر في بيان أصدره 56 نائباً الإثنين الماضي، وبين من يتمسك بنفاذها بالشكل الذي صدرت به، كما هو الحال في بيان 44 نائباً صدر في الأول من شهر نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. وهناك من يطالب بضرورة تعديلها بالكامل، تزامناً مع بروز سؤال حول القاعدة الدستورية للانتخابات وضرورة توضيحها، كما هو الحال في البيان الذي صدر عن 49 نائباً أول من أمس الثلاثاء.

لكن اللافت، اختفاء العديد من الأسماء التي كانت لها مواقف واضحة في مسار عرقلة الانتخابات، وعلى رأسها رئيس البرلمان عقيلة صالح الذي يغيب عن كل هذا الجدل، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، الذي استمر في مواقفه المعارضة للانتخابات على أساس قوانين مجلس النواب، لكن بصفته الشخصية وليس بصفته كرئيس للمجلس. مقابل هذا التراجع، لم يعد خافياً أن انحصار الجدل في بندي «مزدوجي الجنسية» وتحديد مدة ترك شاغل الوظيفة الرسمية لمنصبه قبل موعد الانتخابات، مقصود بهما رئيس الحكومة الانتقالية عبد الحميد الدبيبة، الذي لم يترك منصبه حتى الآن، ويبدو المرشح الأوفر حظاً في المشهد، واللواء المتقاعد خليفة حفتر، حامل الجنسيتين الليبية والأميركية.

كل هذا الجدل المتصاعد يسوده يقين دائم بأنه لا حلّ داخلياً للوضع الليبي المعقد، وأن الحل يبقى في الخارج، كما كانت الحال في كل المراحل الماضية للأزمة. ولهذا السبب، يفسّر أحد النشطاء حالة الارتباك في المشهد الليبي، وصمت كل المخلصين حيالها، بأنهم ينتظرون ما سيسفر عن يوم غد الجمعة، وتحديداً عن اجتماع الدول التي تستضيفها باريس في مؤتمر حول ليبيا، والتي لم تخفِ أن مسألة الانتخابات هي على رأس أجندة المؤتمر المرتقب.

تونس ـ العربي الجديد

لم تخرج مدينة عقارب في محافظة صفاقس، جنوبي تونس، أمس الأربعاء، من أجواء الاحتقان الشعبي، الذي يسودها منذ أكثر من شهر، على خلفية أزمة النفايات المتفاقمة في المحافظة، والذي تصاعد خلال الأيام الماضية، مع قرار حكومة الرئيس قيس سعيّد إعادة فتح مكب القنة، في المدينة، على الرغم من قرار قضائي قضى بإقفاله. وزاد الاحتقان، وفاة مواطن، يوم الإثنين الماضي، الذي شهد احتجاجات لأهالي عقارب، اعتراضاً على إعادة فتح المكب، وهي احتجاجات استمرت أول من أمس، وكشفت عن سلوك أمني عنيف لقوات الأمن، مع المحتجين. وفيما عاشت عقارب، أمس، على وقع إضراب شامل وإغلاق تام التزم به القطاعان الخاص والعام، حداداً على وفاة المواطن عبد الرزاق لشهب، وتنديداً بما وصفته النقابات العمالية «وحشية» الشرطة، استعدت المواجهات إثر مسيرة شعبية إلى مكب قنة، وأعاد الأمن استخدام الأدوات ذاتها في مواجهة المحتجين. وإذ أصبحت أحداث عقارب، ومعها نفايات صفاقس، رمزاً جديداً لهشاشة الوضع الاجتماعي في تونس، المتراكم منذ سنوات، لا تزال الرئاسة التونسية تعمل وفق نظرية الانفصام عن الواقع، فيما يتعالى الاحتقان السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد، ويزداد الابتعاد السياسي عن الرئيس قيس سعيّد. ووسط تحذيرات من منظمات دولية بتوجه تونس لأن تكون دولة بوليسية، مع ارتفاع ملاحقة المدنيين، فإن الأنظار تتجه في تونس إلى يوم الأحد المقبل، حيث تنظم حملة «مواطنون ضد الانقلاب» مسيرة في العاصمة قبالة البرلمان في شارع باردو، على أن يليها حوار مزمع عقده بين الحكومة والاتحاد التونسي للشغل. واعتبر الأمين العام للاتحاد، نور الدين الطبوبي، أمس، أن أزمة النفايات في صفاقس تؤسس لوضع أخطر.

وشهدت مدينة عقارب، أمس، شللاً تاماً، تنفيذاً لقرار نقابتها القاضي بالإضراب العام في القطاعين العام والخاص، والحداد على روح المواطن لشهب، فيما انتشرت قوات من الجيش لحماية المنشآت العامة. ولم يكتف سكان المدينة بالإضراب، بل أغلقوا كافة مداخل المدينة، وتوجهوا إلى مكب القنة المخصص للنفايات، للمطالبة بإعادة إغلاقه، على الرغم من التعزيزات الأمنية المكثفة. وأكد المواطن من عقارب، محمد القارصي، لـ«العربي الجديد»، أن «الإضراب العام نجح مائة بالمائة، حيث إن الشلل أصاب كل المنطقة، وحيث أغلقت جميع المقاهي والمرافق والمؤسسات».

وشرح أن «المحتجين انقسموا إلى مجموعتين، توجهت الأولى إلى مكب القنة، فيما ظلت الثانية بالقرب من سوق عقارب في وسط المدينة». وأكد أن «الأهالي يعيشون حالة من الغضب، خصوصاً بعد محاولات البعض تسييس القضية، في حين أن المسألة تهم كل سكان المنطقة، ولا علاقة لها بأحزاب أو انتماءات». وأكد على «نضال الأهالي منذ بداية الثورة، من أجل حقهم في بيئة نظيفة وسليمة».

بدوره، أكد الناشط في المجتمع المدني، عضو حملة «مانيش مصب» (أي لست مكباً) في عقارب، شكري البحري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «محاولة فرض الحل الأمني لمسألة حياتية تتجاوز الوضع البيئي في عقارب مرفوض»، مذكراً بأن «الحكم القضائي بغلق مكب القنة، جاء نتيجة تحركات ونضالات عدة، أما فتحه مجدداً، فيعتبر أكبر جرم في حق الأهالي». وأوضح البحري أن «الأهالي يناضلون منذ عام 2013، وواجهوا تقريباً أغلب الحكومات المتعاقبة، على الرغم من إخلال السلطات بأغلب تعهداتها»، مشدداً على ضرورة تطبيق القانون. واعتبر أنه «بعيداً عن الجرحى والقضايا المغلوطة، هناك اليوم قضية مصيرية، قضية حياة أو موت»، محذراً من أن «هناك أطفالاً ماتوا بسبب الأمراض والتلوث والحشرات السامة والأوبئة، ولا مجال للصمت». وشهد محيط مكب القنة في عقارب، أمس، مواجهات بين المحتجين من مختلف الأعمار، الذين رفعوا شعارات «أغلق المصب» و«يا مواطن يا ضحية» و«مسيرة سلمية لا للعنف»، وبين قوات الأمن، التي عمدت إلى إطلاق الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين. وسجلت حالات إغماء في صفوف النساء والأطفال. وتحدث الناشط في المجتمع المدني وأحد المحتجين، سامي البحري، لـ«العربي الجديد»، عن نقل بعض الحالات إلى مستشفيات صفاقس، واصفاً الوضع الذي ساد أمس بـ«الكارثي». من جهتها، أكدت الناشطة في المجتمع المدني، ندى الوكيل، لـ«العربي الجديد»، أن وقفة الأهالي «كانت سلمية من أجل إيصال رسالة مفادها تطبيق القانون ورفض إعادة فتح المكب»، مؤكدة أنهم «رفعوا شعارات عدة للتنديد بالتلوث وعدم تطبيق القانون». وأضافت أن قوات الأمن عادت لتفريق المحتجين بالقوة، وهو ما فاجأهم، على الرغم من أنها أكدت لهم، أمس، أنها لن تقوم بذلك.

وأدانت حركة «النهضة»، أمس، «اللجوء إلى المنهج الأمني في التعاطي مع مشاكل البلاد، وما يخلفه ذلك من ضحايا وانتهاكات»، مطالبة بـ«فتح تحقيق قضائي لتحديد المسؤوليات». وأدانت أحداث عقارب. وقالت «النهضة»، في بيان، إنه «أمام تفاقم المشاكل البيئية في البلاد، وخصوصاً في صفاقس، بسبب السياسات المتبعة منذ انقلاب 25 يوليو/تموز الماضي (حين أعلن سعيّد عن إجراءاته الاستثنائية والتي بدأها بتجميد عمل البرلمان وحلّ حكومة هشام المشيشي)، وحرمان هذه المنطقة وولايات أخرى عدة من ولاة يديرون شؤونها، فضلاً عن بقاء البلاد بدون حكومة لأكثر من شهرين، وبدلاً من البحث عن الحلول الناجعة لمشكلة المكبات وخصوصاً منها المنتهية الصلاحية، عبر الحوار بين السلطة المركزية والسلط الجهوية والمحلية والمواطنين، تم اللجوء وبشكل مباغت في عقارب، إلى الحلّ الأمني العنيف». وحمّلت الحركة، الرئيس التونسي ووزير داخليته، توفيق شرف الدين، المسؤولية، منبهة إلى «خطورة السياسات المتبعة منذ انفراد الرئيس بكل الصلاحيات وإلغاء الدستور والبرلمان والحكومة والهيئات الدستورية وتشكيل الحكومة الأمر 117 (بما يشبه تسييرا مؤقتا للسلطة)، وكذلك إلى المخاطر الناجمة عن الخطابات التحريضية والتقسيمية الصادرة عن رئاسة الجمهورية وأنصاره في الشبكات الاجتماعية وما تنشره من كراهية وعنف في المجتمع، مع صمت من رئيس الجمهورية يبلغ درجة التواطؤ أو التحريض».

في غضون ذلك، تتجه الأنظار في تونس إلى يوم الأحد المقبل، حيث تتحضر حملة «مواطنون ضد الانقلاب» لمسيرة أمام مقر البرلمان في العاصمة. ويأتي ذلك، بعدما شهدت الأيام الأخيرة في تونس، مواقف متواترة رافضة للوضع السياسي والاجتماعي الذي يفرضه الرئيس التونسي على البلاد، صدرت من أحزاب ومنظمات وشخصيات وطنية وقضاة ومستقلين. ورفضت جميع هذه المواقف الحكم الفردي لسعيّد، داعية إلى حوار يعيد البلاد إلى سكة الشرعية الدستورية من خلال بحث حلول تشاركية عبر حوار وطني، لا سيما على خلفية تزايد الضغوط الاجتماعية وموجات الإضرابات والاحتجاجات التي تجتاح قطاعات ومحافظات كثيرة، بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المرشحة للتصاعد. ودعا «الاتحاد العام التونسي للشغل»، أمس، إلى «توضيح الرؤية السياسية وضبط مسار تصحيح حقيقي»، بالإضافة إلى «الإسراع في إنهاء الغموض المخيّم على الوضع العام في البلاد».

وإذ يبقى موقف «اتحاد الشغل» فاصلاً في هذا الاتجاه، يفترض أن تكون بداية مشاوراته مع حكومة نجلاء بودن، يوم الإثنين المقبل، مؤشراً على طبيعة المرحلة المقبلة. وقال الأمين العام المساعد للاتحاد، سامي الطاهري، في تصريحات صحافية صدرت عنه أمس، إن «المنظمة ستنظر في مآل الاتفاقيات الموقعة مع الحكومات السابقة، وترفض تحميل المواطن عبئاً إضافياً برفع الدعم أو الترفيع في الأسعار»، ولفت إلى أن الاتحاد «لن يقبل أن يتحمل الأجراء أعباء سياسات فاشلة أو مزيد إثقال كاهلهم بالضرائب».

من جهته، رأى الأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «ليس أمامنا من خيار اليوم في البلاد، فإما الاستمرار في الحكم الفردي والوصول إلى الفوضى لا قدر الله، أو التوحد في رفض ذلك والعودة إلى الدستور». وفي ظلّ هذه الأجواء، خرج تحذير أمس من منظمة العفو الدولية، أكد أن المحاكم العسكرية في تونس تستهدف المدنيين بشكل متزايد، وفي بعض الحالات، بسبب انتقادهم العلني للرئيس منذ استحواذه على سلطات جديدة واسعة النطاق في 25 يوليو الماضي. وقالت المنظمة في بيان، إنه «خلال الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، حقق القضاء العسكري مع ما لا يقل عن 10 مدنيين، أو حاكمهم، بشأن مجموعة من الجرائم». وقالت هبة مرايف، مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، إنه «بينما تردد اسم هولاند مرات عدة في قاعة المحكمة، خصوصاً من صلاح عبد السلام، العضو الوحيد في مجموعة المهاجمين الذي بقي حياً، إذ يبرر الهجمات بأنها رد على السياسة الخارجية لفرنسا».

(فرانس برس)

يؤكد المواطنون أن الأزمة بيئية وصحية عن الاصطفافات
(حسام زواري/فرانس برس)

إضراب تام في عقارب ومواجهات أمام مكب القنة

أدانت «النهضة» المنهج الأمني في التعاطي مع مشاكل البلاد

رفض التدخل الأجنبي

أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل، أمس الأربعاء، «رفضه المطلق للتدخل الأجنبي في شؤون تونس»، مدينا «تحريض البعض ضد بلادنا». وشدّد على «وجوب النأي بالإدارة التونسية عن التجاذبات السياسية والتوظيفات الحزبية»، داعيا إلى «إصلاح عاجل للقضاء». وطالب الاتحاد الحكومة بـ«اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ المقدرة الشرائية للمواطنين»، موجها التحية لوقوف أهالي مدينة عقارب ضد سياسة القتل البطيء التي تمارس عليهم منذ عقود.

شرق غرب

باكستان: استجواب رئيس الوزراء بسبب «طالبان»

استجوبت المحكمة العليا في باكستان، أمس الأربعاء، رئيس الحكومة عمران خان (الصورة)، بسبب محادثات سلام مع حركة «طالبان» الباكستانية، المتهمة بمهاجمة مدرسة يديرها الجيش في عام 2014، ما أدى إلى مقتل 150 شخصاً. وذكرت صحيفة «دون» الباكستانية أن القضاة سألوا خان، بعد يومين من إعلان الحكومة إبرام وقف لإطلاق النار لمدة شهر مع «طالبان» الباكستانية، عما «إذا احضرت مذنبين إلى طاولة المفاوضات»، في إشارة إلى الهجوم على المدرسة.

(أسوشييتد برس)

الاحتلال يجبر فلسطينيين على هدم منازلهم

اضطر فلسطينيون في القدس المحتلة، أمس الأربعاء، إلى هدم منازلهم ذاتياً، بعدما أجبرهم الاحتلال الإسرائيلي على ذلك، فيما نفّذت قواته عمليات هدم لمنازل أخرى في المدينة. وبعد انتهاء المهلة التي حددت لعشر عائلات مقدسية لإيداع مبلغ مالي مقابل تجميد هدم البناية المقيمين فيها والمكونة من خمسة طوابق، أرغمت بلدية الاحتلال الإسرائيلي، وبينهم عزيز عويسات، من بلدة جبل المكبر، على هدم منازلهم تحت طائلة الغرامة المالية الباهظة.

(العربي الجديد)

هولاند يدلي بإفادته في هجمات باريس 2015

أدلى الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند (الصورة)، الذي شهدت سنوات ولايته الخمس سلسلة من الاعتداءات، بإفادته، أمس الأربعاء، في محكمة الجنايات في باريس، ضمن محاكمة المتهمين بهجمات 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، التي أسفرت عن مقتل 130 شخصاً. ومنذ بدء المحاكمة في 8 سبتمبر/أيلول الماضي، تردد اسم هولاند مرات عدة في قاعة المحكمة، خصوصاً من صلاح عبد السلام، العضو الوحيد في مجموعة المهاجمين الذي بقي حياً، إذ يبرر الهجمات بأنها رد على السياسة الخارجية لفرنسا.

(فرانس برس)

الصين تحث أميركا على وقف التعامل مع تايوان

اعتبرت وزارة الخارجية الصينية، أمس الأربعاء، أن زيارة وفد من الكونغرس الأميركي إلى تايوان تنتهك سياسة «صين واحدة»، وأن على الولايات المتحدة وقف جميع أشكال التفاعل الرسمي مع تايوان على الفور. وقال المتحدث باسم الخارجية وانغ وين بين، في مؤتمر صحافي، إن «التواطؤ مع القوى المؤيدة للاستقلال في تايوان لعبة خطيرة».

(رويترز)

إعادة انتخاب كيشيدا رئيسا لوزراء اليابان

أعيد، أمس الأربعاء، انتخاب فوميو كيشيدا رئيساً لوزراء اليابان، بعد أن حقق حزبه «الليبرالي الديمقراطي» الحاكم فوزاً كبيراً في الانتخابات في 31 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وكان كيشيدا دعا، بعد انتخابه رئيساً للوزراء قبل شهر، إلى انتخابات، حصل فيها حزبه على 261 مقعداً في مجلس النواب، المكون من 465 مقعداً، وهو الأقوى في البرلمان الياباني المكون من مجلسين.

(أسوشييتد برس)

خاص

رؤية مصرية بشأن ليبيا تنتظر مؤتمر باريس

القاهرة، طرابلس ـ العربي الجديد

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية معنية بمتابعة الملف الليبي، عن عدم حماسة القيادة السياسية في القاهرة لإجراء الانتخابات الرئاسية في ليبيا، في الموعد المحدد لها في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، مشيرة إلى أنه ينتظر أن تطرح رؤية مصرية جديدة بشأن الاستحقاقات الانتخابية الليبية خلال مؤتمر باريس الذي ينعقد غداً الجمعة.

وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن مشاورات مصرية أميركية جرت في العاصمة واشنطن على هامش الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي، أبدت فيها القاهرة قلقها من إجراء الانتخابات في ظل وجود القوات التركية، والمقاتلين السوريين التابعين لها في ليبيا، مضيفة أن وزير الخارجية سامح شكري أبلغ نظيره الأميركي أنتوني بلينكن، أن إجراء الانتخابات بهذه الصيغة، في وجود القوات التركية يعني أن النتيجة ستكون معلومة سلفاً، بحد تعبير المصادر. كما كشفت المصادر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي سيشارك بنفسه في المؤتمر الدولي الذي سينطلق في باريس، غداً الجمعة، موضحة أنه من المقرر أن يطرح رؤية مصرية بشأن الاستحقاقات الانتخابية الليبية، تراعي الحفاظ على الموعد المحدد، وفي نفس الوقت يكون هناك ضمانات خاصة بعدم التأثير على مسارها. وأضافت المصادر أن السيسي بحث الرؤية المصرية خلال اتصاله مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، مساء الثلاثاء الماضي، كما بحثها في اتصال سابق مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وتتضمن أن يتم الحفاظ على يوم 24 ديسمبر المقبل موعداً لإجراء هذه الانتخابات، نظراً لرمزيته كتاريخ تم التوافق عليه دولياً، ولكن لا يكون يوم تصويت، بحيث يتضمن خطوة من خطوات العملية الانتخابية على أن يتم إجراء التصويت على منصب رئيس الدولة، ليتم خلال موعد لاحق، وتحديداً حين الحصول على ضمانات دولية بشأن عدم تأثير تركيا على مسار الانتخابات المقررة.

وبحسب المصادر، فإن عدم حسم القاهرة لبعض الأمور المتعلقة بمستقبل ليبيا، مع المكونات الليبية، بعد سبباً رئيسياً في موقفها غير المتحمس لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد. ولفتت إلى أن أبرز تلك الترتيبات تتعلق بعدم حسم بعض الملفات جهود استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، وتأكيد السيسي دعم مصر الكامل لجهود سحب المقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا، وذلك في إطار تحقيق المصلحة العليا للدولة الليبية وإنهاء كافة أشكال التدخلات الأجنبية بها. من جانبه، أعرب المنفي، وفق الرئاسة المصرية، عن تقديره لجهود القاهرة في توحيد المؤسسة العسكرية.

في المقابل، نشرت السفارة الأميركية في ليبيا، تغريدة أمس الأربعاء، قالت فيها إن السفير الأميركي ريتشارد نورلاند وصل إلى باريس، ضمن وفد نائبة الرئيس كامالا هاريس. وأضافت: «نحن ندعم الغالبية العظمى من الليبيين الذين يريدون المشاركة في انتخابات سلمية في 24 ديسمبر، ولهم الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولتا، كانت بترتيب إماراتي كامل».

وكان السيسي أجرى، مساء الثلاثاء الماضي، اتصالاً هاتفياً بالمنفي أكد خلاله دعم مصر لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد في 24 ديسمبر المقبل، بناء على القوانين التي أقرها مجلس النواب. وعبر السيسي عن دعم بلاده الكامل للمسار السياسي لتسوية الأزمة الليبية في كافة المحافل الثنائية والإقليمية والدولية، والحرص على تعزيز التنسيق الوثيق مع الجانب الليبي خلال الفترة الحالية لضمان توحيد المؤسسات الليبية. ونقل المتحدث باسم الرئاسة المصرية عن السيسي قوله إن إجراء الانتخابات في موعدها يعد خطوة هامة وفارقة للانتقال بليبيا إلى واقع جديد، ونظام سياسي مستدام، يستند إلى إرادة الشعب الليبي باختيارهم الحر. وأوضح المتحدث باسم الرئاسة المصرية أن الطرفين استعرضا، خلال المكالمة الهاتفية، مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة لبحثي بالدعم المصري في ظل اقترابه من الترشح للمنصب، خصوصاً في ظل تعويل القاهرة كثيراً على الملف الليبي ليكون قاطرة للاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة.

وقالت المصادر إن ذلك يأتي «في الوقت الذي عادت فيه الإمارات لضخ دعم مالي لصالح (قائد ميليشيات شرق ليبيا اللواء متقاعد) خليفة حفتر»، مضيفة أن «الإمارات تدرك صعوبة المرحلة الانتخابية، وهي تراهن على أكثر من حصان وتدعمهم، وليس لها مرشح واحد، إلا أن أكثرهم دعماً من جانب أبوظبي هو حفتر». وكشفت أن «الزيارة السرية التي قام بها صدام نجل خليفة حفتر، إلى تل أبيب، والتقى خلالها برئيس الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولتا، كانت بدون تدخّل أجنبي».

وأعلن، أمس الأربعاء، 22 قيادياً في عملية «بركان الغضب»، التابعة للحكومة، رفضهم إجراء الانتخابات وفقاً للقوانين الصادرة عن مجلس النواب. وحمّلوا، في بيان مشترك، المفوضية العليا للانتخابات «العواقب الخطيرة» التي قد تنسف ما تحقق من خطوات نحو استقرار البلاد. وفي حين أكدت مجموعة من المكونات السياسية والعسكرية والاجتماعية الليبية، في بيان ختامي لاجتماعها في طرابلس أمس الأول، أهمية إجراء الانتخابات في موعدها وعدم السماح بعرقلتها، شرط إعادة النظر في القوانين الخاصة بها، طالب 49 نائباً ليبياً، الثلاثاء الماضي، بمراجعة قانوني الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مشددين على ضرورة توضيح القاعدة الدستورية للانتخابات الرئاسية، على الرغم من تمسكهم بموعد إجرائها.

تتضمن رؤية السيسي إرجاء التصويت على منصب رئيس الدولة

متابعة

معارك إثيوبيا: حصار للتجويع

أديس أبابا ـ العربي الجديد

لا تزال المعلومات شحيحة بشأن تطورات المعارك الدائرة بين الحكومة الإثيوبية و«جبهة تحرير تيغراي» في جبهات عدة في البلاد، إذ إن آخر الأنباء الواردة المتعلقة بالتطورات الميدانية هو ما أعلنه الجيش الإثيوبي، يوم الأحد الماضي، عن شنّه غارات على عدد من المناطق في إقليمي أمهرة وعفار. في المقابل، تمضي جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي قدماً، على الرغم من ضآلة فرص نجاحها، وفقاً لمبعوث الاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي أولوسيغون أباوساناجو. مع ذلك، تُبدي الولايات المتحدة تفاؤلها باحتمال وقف الاشتباكات.

ويعتقد مراقبون أن تمسك «جبهة تحرير تيغراي» بإطاحة رئيس الحكومة الإثيوبية «بركان الغضب»، التابعة للحكومة، رفضهم إجراء الانتخابات وفقاً للقوانين الصادرة عن مجلس النواب. وحمّلوا، في بيان مشترك، المفوضية العليا للانتخابات «العواقب الخطيرة» التي قد تنسف ما تحقق من خطوات نحو استقرار البلاد. وفي حين أكدت مجموعة من المكونات السياسية والعسكرية والاجتماعية الليبية، في بيان ختامي لاجتماعها في طرابلس أمس الأول، أهمية إجراء الانتخابات في موعدها وعدم السماح بعرقلتها، شرط إعادة النظر في القوانين الخاصة بها، طالب 49 نائباً ليبياً، الثلاثاء الماضي، بمراجعة قانوني الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مشددين على ضرورة توضيح القاعدة الدستورية للانتخابات الرئاسية، على الرغم من تمسكهم بموعد إجرائها.

تهدّد المجاعة مناطق عدة في إثيوبيا (Getty)

وتعمل على زعزعة استقرار البلاد». وناشد المندوب الإثيوبي مؤيدي «الجبهة»، الذين يزودونها بمعلومات الاتصال وبمعلومات الأقمار الصناعية، وبالأسلحة وحتى المقاتلين، الكف عن هذه الأعمال «غير القانونية وغير الأخلاقية»، حسبما نقلت عنه وكالة الأنباء الإثيوبية (إينا) من جهتها، قالت مندوبة إريتريا بالأمم المتحدة صوفيا تيسفامريام يوهانيس إن القوى الغربية مترددة في إدانة الفظائع المستمرة التي ترتكبها «جبهة تحرير تيغراي». وأضافت في مقابلة صحافية نشرتها وكالة الأنباء الإثيوبية، أن وسائل الإعلام الرئيسية لم تنقل الحقيقة بشأن إريتريا أو إثيوبيا.

وأشارت إلى أن المذابح والنهب والدمار الذي تسببت به «الجبهة» في إثيوبيا لم يجر إبلاغ العالم بشأنها من قبل وسائل الإعلام الدولية، من جهتها، أفادت الأمم المتحدة، أمس، بأن إثيوبيا تحتجز 72 سائقاً يعملون لصالح برنامج الأغذية العالمي في مدينة سيميرا، شمالي البلاد، على الطريق الوحيد المؤدي إلى إقليم تيغراي، المهددة بخطر المجاعة. وقال متحدث باسم المنظمة: «نحن على اتصال مع الحكومة الإثيوبية لفهم أسباب احتجازهم». وأضاف: «ندعو السابق متحدرين من إثنية تيغراي لنقل الغذاء ومساعدات أخرى إلى الإقليم. ويؤكد محامون أن الاعتقالات تعسفية في ظلّ سماح الإجراءات الجديدة للسلطات باحتجاز أي شخص يشتبه في دعمه «جماعات إرهابية» من دون مذكرة قضائية.

ويأتي الإعلان عن احتجاز السائقين بعد يوم من إعلان الأمم المتحدة عن اعتقال السلطات الإثيوبية 22 من موظفيها، في العاصمة أديس أبابا، خلال مداهمات استهدفت متحدرين من إقليم تيغراي بموجب حالة الطوارئ. وتمّ الإفراج عن ستة من الموظفين، بينما بقي 16 منهم قيد الاعتقال بعدما أوقفتهم السلطات، حسب ما أعلن المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في نيويورك. ويواجه نحو 400 ألف شخص ظروفاً أشبه بالمجاعة في ظل حصار مفروض بحكم الأمر الواقع. وبحسب تقديرات للأمم المتحدة، فإن 15 في المائة فقط من المساعدات الضرورية دخلت من سيميرا إلى تيغراي منذ منتصف شهر يوليو/تموز الماضي. وأعلنت أنه في الأسبوع الماضي لم تدخل أي شاحنة تحمل مساعدات إلى شمال إثيوبيا من 18 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بينما منعت تحركات عمال الإغاثة برّاً داخل المنطقة وخارجها منذ 28 أكتوبر الماضي.

بدورها، اتهمت منظمة العفو الدولية (أمنستي) مقاتلين من إقليم تيغراي باغتصاب نساء والاعتداء عليهن بالضرب في إقليم أمهرة المجاور في أغسطس/آب الماضي. وجاء ذلك في تقرير نشرته المنظمة، أمس، وجمع شهادات أكثر من 16 امرأة قلن إنهن تعرضن لانتهاكات على أيدي مقاتلين من «جبهة تحرير تيغراي». وأشارت «أمنستي» إلى أن النساء «تعرضن للاعتداء خلال عبورهن منطقة نيفاس ميوشا في إقليم أمهرة بين 12 و21 أغسطس». وتفيد السلطات في إقليم أمهرة بأن 71 امرأة اغتصبن خلال هذه الفترة، لكن وزارة العدل الإثيوبية تقول إن العدد هو 73 امرأة. ونقل التقرير عن الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أغنيس كالامار قولها إن «الأعمال الشنيعة» التي وثقتها المنظمة «تشكل جرائم حرب وجرائم محتملة ضد الإنسانية». ولم يعلق أي مسؤول من «الجبهة» على ما ورد في التقرير.

تقرير

تحاول إيران احتواء الأزمة في العراق عقب محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والاتهامات لقوى حليفة لطهران بالوقوف خلفها، عبر تأكيدها دعم المسار القانوني بشأن الانتخابات وإعلان نتائجها، وهو ما قد يغلق باب تصعيد المعترضين على نتائجها على الأرض، والتوجه إلى المحكمة الاتحادية للطعن بها

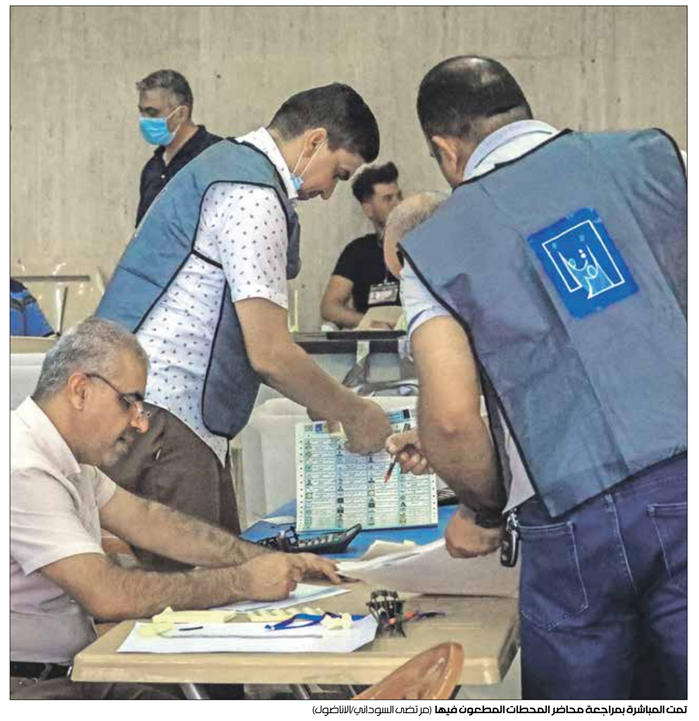
تحت المباشرة بمراجعة محاضر المحطات المطعون فيها (مرتضى السوداني/الأناضول)

انتخابات العراق

طهران تسلّم بخسارة حلفائها في بغداد

بغداد ـ **محمد علي، سلام الجاف**

يبدو أن الوضع في العراق يتجه إلى التهدئة، بعد الرسائل المباشرة التي وجهها قائد «فيلق القدس» إسماعيل قاآني إلى المعترضين على نتائج الانتخابات في البلاد، خصوصاً دعوتهم إلى احترامها، بالإضافة إلى تحفظه على مطلب إلغاء الاقتراع، وذلك قبل ساعات من اجتماع لقادة الكتل المعترضة على نتائج الانتخابات. وفي حين أبقت القوى الأمنية على تأهبها في مقابل حشد القوى المعترضة على نتائج الانتخابات بمحيط المنطقة الخضراء، علمت «العربي الجديد»، نقلاً عن عضو سابق في البرلمان وسياسي عن تحالف «الفتح»، فضلاً عدم الكشف عن اسميهما، بأن حراكاً جرى نهار أمس الأربعاء بهدف عقد اجتماع مساء اليوم الخميس في منزل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وسط بغداد، من المقرر أن يجمع قادة الكتل المعترضة على نتائج الانتخابات، والتي نظمت نفسها أخيراً تحت ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي للقوى السياسية الشيعية»، برئاسة المالكي. ولم يتحدث أي من المصدرين عن سبب الدعوة لعقد الاجتماع، لكن يبدو أنها غير بعيدة عن مخرجات زيارة قائد «فيلق القدس»، إسماعيل قاآني إلى بغداد وتحفظ طهران على مطلب إلغاء الانتخابات، الذي يرفعه عدد من تلك القوى وكذلك الهجوم الذي تعرض له منزل الكاظمي. ووفقاً للمصدرين فإن التيار الصدري رفض دعوة سابقة وجهت له للمشاركة باجتماع مماثل يوم الإثنين الماضي. وأوضحا أنه لم يتم توجيه دعوة جديدة له للمشاركة بهذا الاجتماع، الذي في حال تحقق سيكون الثالث خلال أقل من أسبوع واحد. ولفتا إلى أن قاآني لم يجتمع بزعيم التيار مقتدى الصدر المتواجد حالياً في النجف، أو بأي من أعضاء الهيئة السياسية للتيار الصدري، على الرغم من لقائه قادة عدة كتل سياسية، أبرزهم هادي العامري وقيس الخزعلي ورئيس البرلمان المنحل محمد الحلبوسي، وزعماء فصائل مسلحة، إلى جانب الكاظمي والرئيس برهم صالح، بالإضافة إلى قيادات كردية بمدينة السليمانية التي أنهى منها زيارته للعراق عائداً إلى إيران، والتي تركزت بالمجمل على أهمية تجاوز أزمة الانتخابات.

وأشار المصدران إلى أن «الموقف الإيراني المعلن على لسان السفير في بغداد إيرج مسجدي، الذي صرح به للتلفزيون الإيراني، لا يختلف كثيراً عما تحدث به قاآني مع قادة الكتل والفصائل الحليفة لطهران في بغداد، بشأن أهمية القبول بنتائج الانتخابات والمضي بتشكيل حكومة توافقية والتحذير من خطورة اتساع حدة الأزمة». ونفى أحدهما توصل اللجنة التحقيقية الخاصة بالهجوم على منزل رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي لأي نتائج يمكن الإعلان عنها بالوقت الحالي بسبب «تعقيدات أمنية وسياسية». وقال مسجدي، للتلفزيون الإيراني أمس الأربعاء، إن قائد «فيلق القدس» إسماعيل قاآني دعا خلال لقاءاته مع الأطراف العراقية إلى «الهدوء والتعاون»، وأنه أكد «دعم إيران للمسار القانوني بشأن الانتخابات وإعلان نتائجها». وأشار مسجدي إلى أن قاآني أكد «ضرورة احترام النتائج النهائية للانتخابات التي ستعلنها المفوضية والمؤسسات الرسمية العراقية». كما دعا السفير الإيراني المحتجين على نتائج الانتخابات إلى «التعاون بعد إعلان النتائج النهائية»، مضيفاً أن زعيم «قوة القدس» الإيرانية «شدد على ضرورة أن تكون الاعتراضات والطعون على نتائج الانتخابات وفق القانون». وبشأن حادث استهداف منزل الكاظمي بمسيرات، ليلة السبت الأحد الماضية، تدد قاآني بالحادث «بقوة» حسب السفير الإيراني، داعياً إلى «إجراء تحقيق دقيق» في جميع أبعاد الواقعة، مع تأكيده على «ضرورة معاقبة الجناة في إطار القانون بعد أن تعلن عن نتائج التحقيقات». وأضاف مسجدي أن بلاده لا يوجد لديها «أي خط أحمر، ويجب معاقبة كل من يثبت تورطه في الهجوم» على منزل رئيس الوزراء، لافتاً إلى أن قاآني أكد «بشكل صريح وحازم ضرورة معاقبة المتورطين وفق القانون، أياً كانوا».

وفي هذا الإطار، قال القيادي في تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، مهدي امرلي، لـ«العربي الجديد»، إن زيارة قاآني إلى العراق «كانت لإحتواء الأزمة». وأضاف امرلي، وهو مرشح فاز بالانتخابات الأخيرة، أنه «بما يخص أزمة الانتخابات كان توجيه الأخ إسماعيل قاآني للإخوة أن يعترفوا بقرارات المفوضية، وبما اعلنته بشأن الانتخابات». وردا على سؤال حول مخرجات هذه الزيارة، قال إن «هناك بوادر لحل الأزمة، والتوجه للاعتراضات من القوى سيكون باتجاه المحكمة الاتحادية ووفق القانون». الخبير بالشأن السياسي العراقي علي الموسوي قال لـ«العربي الجديد»، إنه «يجب ألا يكون قاآني هو مفتاح حل أزمات العراق ولا غيره، والمسؤولية تقع على عاتق الفرقاء السياسيين في العراق عبر اتفاقهم». وأضاف أن «التفكير بمطالب الشارع والذهاب نحو حكومة خدمية هو ما ينتظره الناس حالياً، لذا يجب أن يتحمل ساسة العراق المسؤولية لتجاوز الأزمة الحالية». في هذه الأثناء، باشرت الهيئة القضائية الخاصة بمفوضية الانتخابات العراقية، يوم أمس الأربعاء، مراجعة محاضر المحطات الانتخابية التي قدمت قوى خاسرة بالانتخابات طعوناً بشأنها وأعيد فتحها يدوياً، كما اعيد عد وفرز الأصوات فيها، والبالغة أكثر من 14 ألف محطة، وذلك تمهيداً للمصادقة على الإجراءات التي اتخذتها المفوضية في خطوة ثالثة وأخيرة قبل إرسال نتائج الانتخابات النهائية إلى مجلس القضاء الأعلى للمصادقة عليها حتى تكون نافذة دستورياً. ووفقاً لقانون الانتخابات المعمول به في البلاد، فإن المدة المحددة للجنة القضائية هي 10 أيام عمل للتدقيق والمصادقة على إجراءات المفوضية، لكن أحمد عبّاش، عضو «منظمة الرافدين»، الشريك المحلي في المراقبة على إجراءات المفوضية، قال، لـ«العربي الجديد»، إن «الإجراءات قد تكتمل نهاية الأسبوع المقبل، ولن يتطلب الأمر 10 أيام عمل كاملة»، معرباً عن اعتقاده أيضاً بأن نتائج الانتخابات الأخيرة لن تختلف عن الحالية بشيء لافت. وفي السياق ذاته، نفت مفوضية الانتخابات خضوعها للضغوط السياسية. وقال مدير الاتصال الجماهيري في مفوضية الانتخابات حسن سلمان إن المفوضية «مستقلة في عملها وغير خاضعة إلى أي ضغوط سياسية»، موضحاً، في إيجاز قدمه للصحافيين ببغداد، أمس الأربعاء، أن «المفوضية تعمل وفق السياقات والمسارات القانونية الخاصة بها».

دعا قاآني خلال لقاءاته أطرافا عراقية للهدوء والتعاون

آمرلي: التوجه للاعتراضات سيكون باتجاه المحكمة الاتحادية

غياب كوثراني

برز خلال أزمة نتائج الانتخابات في العراق غياب رجل «حزب الله» اللبناني في العراق محمد كوثراني من المشهد للمرة الأولى، على عكس أزمات سابقة كان فيها وسيطاً بين مختلف الأطراف، وهو ما بررّه أحد الساسة العراقيين بمقاطعة عدد من أطراف الأزمة لكوثراني.

متابعة

طغى التشدد «الإعلامي» على تصريحات كبير المفاوضين الإيرانيين الجديد، علي باقري كني، مع بداية جولته الأوروبية، والتي تسبق استئناف مفاوضات فيينا النووية في 29 نوفمبر الحالي

مباحثات النووي الإيراني

تشدد كبير المفاوضين يسبق استئناف الجولات في فيينا

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بدأ كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري كني، المعيّن من قبل حكومة الرئيس إبراهيم رئيسي، أمس الأربعاء، جولة أوروبية، من فرنسا، ثم ألمانيا، حيث أجرى مباحثات تركزت على مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي الموقع بين الدول الكبرى وإيران في عام 2015، والمرتقب استئنافها في 29 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، رافضاً إطلاق تسمية «المفاوضات النووية» على هذه المباحثات التي ستجرى بين طهران وواشنطن بطريقة غير مباشرة. واعتبر كني، أن المفاوضات النووية في العاصمة النمساوية، والتي تشارك فيها الدول الموقعة على الاتفاق، وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا والصين وروسيا، والتي لم تنسحب منه إثر الانسحاب الأميركي منه في 2018، تهدف فقط إلى معالجة تداعيات الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، مشدداً على أن المفاوضات النووية انتهت في عام 2015. والتقى كني، وهو مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية، أمس، المدير العام للشؤون السياسية والأمنية في الخارجية الفرنسية، فيليب إيبرير، في مقر الوزارة في باريس، ثم توجه إلى برلين، على أن يزور أيضاً لندن ومدريد. وفي مقابلة له مع التلفزيون الإيراني، وصف باقري كني مباحثاته مع إيبرير، بـ«الصريحة والجادة والبنّاءة والتي تمضي إلى الأمام»، مشيراً إلى ترؤس فرنسا لمجلس الاتحاد الأوروبي مع بداية العام المقبل، وذلك لمدة ستة أشهر، معتبراً أنه «يمكنها من خلال ذلك لعب دور دولي بطبيعة الحال». ورأى كبير المفاوضين الإيرانيين أن «هناك فرصة مناسبة جداً للارتقاء بعلاقات الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع فرنسا، ولعب فرنسا دوراً في التعاملات الإقليمية ومفاوضات فيينا مع مجموعة 4+1 في 29 نوفمبر».

وتعليقاً على تصريحات وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، بشأن استئناف المفاوضات النووية من «النقطة التي توقفت عندها» بعد الجولات الست السابقة التي بدأت في إبريل/نيسان الماضي، وتوقفت مع فوز رئيسي بالانتخابات الإيرانية (في يونيو/حزيران الماضي)، اعتبر باقري كني أنه «لا توجد مفاوضات نووية، لأن المفاوضات حول الملف النووي قد توصلت إلى اتفاق شامل في 2015 بين إيران ومجموعة 5+1»، موضحاً أن «الموضوع الأساسي في الوقت الراهن، هو تداعيات الانسحاب الأميركي من الاتفاق، وهي تداعيات تقتصر فقط على العقوبات غير القانونية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

وكان لودريان، قد شدّد أول من أمس الثلاثاء، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، على أنه «لا بد من استئناف المحادثات مع القوى العالمية بهدف إحياء الاتفاق النووي من حيث توقفت» في 20 يونيو الماضي. وقال متحدث باسم الخارجية الفرنسية، بحسب ما نقلت عنه وكالة «رويترز»، إن لودريان شدّد خلال الاتصال على «أهمية وضرورة استئناف المفاوضات التي أوقفتها إيران من التزاماتها النووية، بعد الانسحاب الأميركي في عهد الرئيس دونالد ترامب، وأنهت «جميع القيود العملياتية» جميع نظرائه في الدول الأعضاء بالاتفاق النووي. وكانت مفاوضات فيينا النووية قد توقفت بعد عقد 6 جولات منها، بناء على طلب من إيران، بحجة الانتخابات الرئاسية وانتقال السلطة التنفيذية فيها، قبل أن تتفق طهران أخيراً مع الاتحاد الأوروبي، باعتباره منسق اللجنة المشتركة لأعضاء الاتفاق النووي، على استئناف هذه المفاوضات وتحديد موعد لها. وكانت إيران قد قامت بوقف جزء كبير من التزاماتها النووية، بعد الانسحاب الأميركي في عهد الرئيس دونالد ترامب، وأنهت «جميع القيود العملياتية» المفروضة على برنامجها النووي، وطوّرت هذا البرنامج إلى مستويات أعلى مما وصل إليها قبل التوصل إلى الاتفاق النووي. وأحرزت مفاوضات فيينا خلال جولاتها الست، تقدماً وصل إلى صياغة مسودة اتفاق، لكن الجانب الإيراني يؤكد أن واشنطن أوصلتها إلى طريق مسدود بسبب إصرارها على الاحتفاظ بجزء كبير من العقوبات، ورفضها تقديم ضمانات لعدم الانسحاب من الاتفاق مرة أخرى، وكذلك رفضها شرط إيران التحقق من رفع العقوبات عملياً قبل عودتها إلى التزاماتها النووية. وتطرح إيران هذه النقاط كشروط، وتطالب بتلبيتها خلال المفاوضات المقبلة، رابطة الاتفاق على إحياء الاتفاق النووي بتحقيق هذه الشروط.

على صعيد آخر، أفرجت السلطات الإيرانية، ليل الثلاثاء - الأربعاء، عن ناقلة النفط الفيتنامية التي كانت احتجزتها بحرية الحرس الثوري الإيراني أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي في مياه بحر عُمان. وقال الحرس الثوري إن الإفراج عن الناقلة جاء بأمر قضائي، وذلك بعد «تفريغ نفط الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ميناء بندر عباس» في جنوبي إيران، والمطل على مضيق هرمز. وأكدت شركة «تانكر تركز» تتبع حركة ناقلات النفط، أن الإفراج عن الناقلة «إم في سافينتس»، جاء بعد تفريغ شحنتها داخل إيران، فيما ذكرت مسؤولة في شركة «أوبك بترول ترانسبورتيشن»، مالك ناقلة النفط، أمس، أن الناقلة تتجه إلى فيتنام، مضيفة لوكالة «رويترز»، أن وصول الناقلة سيستغرق أسابيع.

وكان الحرس الثوري الإيراني قد أعلن في 3 نوفمبر الحالي، عن احتجاز الناقلة، قائلاً إن «الأميركيين سرقوا ناقلة إيرانية من مياه بحر عُمان، وبعد نقل شحنتها إلى ناقلة أخرى، قادوها إلى جهة مجهولة»، مشيراً إلى أن القوات البحرية التابعة للحرس «تدخلت عبر عملية إنزال عسكري من متن الناقلة، وسيطرت عليها، ثم قادتها إلى المياه الإيرانية». وأضاف أن القوات الأميركية «قامت بملاحقة الناقلة من خلال مروحيات عدة وطراد حربي، لكن محاولتها باءت بالفشل بعد تصدي قوات بحرية الحرس الباسلة لها بحزم واقتدار». غير أن البنتاغون الأميركي وصف الرواية الإيرانية بأنها مجرد «مزاعم»، وقال إن قواته اكتفت بمراقبة احتجاز القوات الإيرانية لناقلة النفط.

يزور باقري كني باريس وبرلين ولندن ومدريد بإطار جولته

أفرجت إيران عن ناقلة نفط فيتنامية كانت احتجزتها

شرق غرب

لبنان: سجال بين عون وبري

اندلع سجال في لبنان، أمس الأربعاء، بين رئيس الجمهورية ميشال عون، ورئيس المجلس النيابي نبيه بري، على خلفية التحقيق في ملف انفجار مرفأ بيروت. وغرّد عون على موقع الرئاسة على «تويتر»: «الأبرياء لا يخافون القضاء. وكما قال الإمام علي من وضع نفسه موضع التهمة فلا يلومَنّ من أساء به الظن». وردّ بري في بيان: «على أن لا يكون القضاء قضاء السلطة وما أدراك ما هي». وتطاول شظايا تغريدة عون حزب الله، الذي يخوض مع بري معركة الإطاحة بالمحقق العدلي القاضي طارق البيطار.

(العربي الجديد)

اوروبا: نشر مسوّدة «البوصلة الاستراتيجية» العسكرية

قدّم مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس الأربعاء، «البوصلة الاستراتيجية» للاتحاد، وتتعلق بضرورة الموافقة على عقيدة طموحة كأساس للعمل العسكري المشترك في الخارج. لكنه شدّد على ضرورة تناغم أي قوة أوروبية مع حلف شمال الأطلسي الذي سيبقى مسؤولاً عن الدفاع عن القارة.

(رويترز)

روسيا تختبر الدفاع المشترك مع بيلاروسيا

نقلت وكالة الإعلام الروسية، أمس الأربعاء، عن وزارة الدفاع قولها إن قاذفتين استراتيجيتين روسيتين نفذتا طلعات فوق بيلاروسيا، وسط تصاعد التوتر بين الأخيرة وبولندا، بشأن أزمة المهاجرين على الحدود بينهما. وقالت الوزارة إن قاذفتين من طراز «تي يو – 22 إم 3» قامتا بدوريات جوية في اختبار لنظام الدفاع الجوي المشترك بين بيلاروسيا وروسيا.

(رويترز)

تقرير

زحمة اجتماعات بشأن التعامل مع طالبان

تراهن حركة طالبان على تتالي الاجتماعات الإقليمية والدولية، بحضور اميركي، لكسر عزلة مفروضة عليها منذ دخولها كابول في اغسطس الماضي

يحتل ملف التعاون مع حكومة طالبان في أفغانستان، أولوية لدى الجوار، وهو ما استدعى عقد اجتماع، أمس الأربعاء، في العاصمة الهندية نيودلهي، ضمّ دبلوماسيين ومحللين أمنيين من الدول المجاورة لأفغانستان، باستثناء الصين وباكستان. وحضر ممثلون عن الهند وإيران وروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، الحوار الأمني الإقليمي بشأن أفغانستان، وهو الأول من نوعه، بعد مرور ثلاثة أشهر على انسحاب آخر القوات الأميركية والغربية من كابول.

وحول الاجتماع، أفاد أبرز مستشار أمني للحكومة الهندية، أجيت دوفال، بأنه «كنا جميعاً نراقب عن كثب التطورات في هذا البلد. ولهذه التطورات تداعيات مهمة ليس فقط على شعب أفغانستان، ولكن أيضاً على جيرانها وعلى المنطقة». وشكّل غياب باكستان والصين نكسة للاجتماع، في ظلّ تنامي نفوذ إسلام آباد في كابول، بينما كانت تأمل طالبان في جذب استثمارات من بكين لإعادة بناء اقتصاد البلاد. وتتزعّم الصين بأن لديها ارتباطات أخرى، في حين قاطعت باكستان الاجتماع، على وقع اتهام مستشار الأمن القومي الباكستاني مؤيد يوسف الهند الأسبوع الماضي بأنها الطرف «المُفسد» في المنطقة. وكانت الهند قد عقدت أول اجتماع رسمي لها مع مسؤولي طالبان الشهر الماضي في قطر.

ورأى خبراء أمنيون مستقلون ودبلوماسيون هنود سابقون خدموا في أفغانستان في السنوات القليلة الماضية، أن التعامل مع طالبان مطلوب لمعادلة نفوذ باكستان والصين. ولم تتمّ دعوة أي جهة في أفغانستان لحضور الاجتماع، علماً أن وزير الخارجية في حكومة طالبان، أمير خان متقي، بدأ زيارة تستمر ثلاثة أيام لباكستان، أمس. ويضم الوفد الأفغاني وزير المالية هداية الله بدري أيضاً، وسيناقش مع الجانب الباكستاني سبل تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية، كذلك ستُبحث مسألة الحركة على الحدود بين الدولتين. وذكر بيان عن طالبان أنّ الجانب الأفغاني سيطلب من الباكستانيين تقديم مزيد من التسهيلات للأفغان الذين يدخلون باكستان عبر الحدود، فضلاً عن مناقشة قضية اللاجئين الأفغان في باكستان. بدوره، أبدى المتحدث باسم طالبان، ذبيح الله مجاهد، تفاؤله بشأن اجتماعات عقدت في إسلام آباد وموسكو وطهران ونيودلهي، قائلاً إنها أظهرت أهمية كابول في المنطقة. في غضون ذلك، أفاد المندوب الروسي الخاص لأفغانستان ضمير كابلوف، بأنّ اجتماع «ترويكا» سيُعقد اليوم الخميس، بين روسيا وباكستان والولايات المتحدة في إسلام أباد. ومن المرتقب أن يشارك المبعوث الأميركي الخاص الجديد لأفغانستان توماس ويست في الاجتماع.

وقال مسؤول حكومي باكستاني لوكالة «فرانس برس» إنّ اجتماع اليوم سيضمّ خان متقي، مضيفاً أنه «يهدف في المقام الأول إلى إيجاد سبل لتجنب أزمة إنسانية والبحث في احتمالات تشكيل حكومة شاملة في أفغانستان». وقالت وزارة الخارجية الأميركية، في وقت سابق من الأسبوع، إن ويست ينوي زيارة روسيا والهند أيضاً. وكان ويست في بروكسل هذا الأسبوع لإطلاع حلف شمال الأطلسي على العلاقات الأميركية مع طالبان، وكشف للصحافيين أن الحركة عبّرت «بوضوح شديد» عن رغبتها في استئناف تلقّي المساعدات، وكذلك تطبيع العلاقات الدولية وتخفيف العقوبات. ودعا ويست الحلفاء إلى الوحدة بشأن هذه المسائل، مشيراً إلى أن واشنطن «لا تستطيع أن تقدم أياً من تلك الأمور بمفردها».

يُعقد اجتماع روسي أميركي باكستاني في إسلام اباد اليوم

هجمات ومجاهد في كابول امس (هيكتور ريتامال/فرانس برس)

في ملف «داعش» في أفغانستان، أعلنت استخبارات حكومة طالبان أمس، اعتقال 600 من عناصر التنظيم في كابول ومختلف الولايات، فضلاً عن مقتل 33 عنصراً آخرين في مختلف عمليات الحركة، حسبما أعلن مسؤول القسم الإعلامي في استخبارات الحكومة، خليل همراز، في مؤتمر صحافي في كابول. وأضاف أن 82 شخصاً من المعتقلين كانوا ضالعين في عمليات اختطاف، بينما طُرد 208 عناصر من طالبان، بسبب انتسابهم إلى «داعش». وأشار إلى أنه خلال سقوط كابول بيد طالبان، في أغسطس/آب الماضي، تم الإفراج عن 1800 عنصر من «داعش» كانوا في سجون الحكومة، وكان التنظيم مدعوماً من قبل بعض الجهات الاستخباراتية. وهو ما عدّه سبباً لحصول «بعض أعمال العنف في مختلف مناطق البلاد»، موضحاً أن قوات الأمن تمكنت من احتواء خطر «داعش»، ولا يوجد أي جهة في أفغانستان خارجة عن التغطية الاستخباراتية لطالبان.

وفي سياق آخر، أعلنت حكومة طالبان تشكيل محكمة عسكرية مكونة من ثلاثة قضاة من الحركة، من أجل النظر في القضايا المتعلقة بالعسكريين من وزارة الدفاع والداخلية والاستخبارات في الحكومة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

قضية

يتجه الوضع في السودان إلى مزيد من التأزم، مع تمسك كل الأطراف بمواقفها، في الوقت الذي تزايدت فيه الدعوات للحشد «المليوني» يوم السبت المقبل ضد الانقلابيين، مع توسع النقمة إلى معسكرات النازحين واللاجئين في إقليم دارفور. وفيما تتسع عزلة العسكر داخلياً، مع رفض حركات مسلحة المشاركة في مجلس السيادة، وتزايد سخط الشارع المعارض للعسكر، لا يبدو الوضع أقل سوءاً بالنسبة للانقلابيين على الصعيد الخارجي مع التلويح بفرض عقوبات اقتصادية على السودان

انقلاب السودان

وساطات بالوقت الضائع وعزلة العسكر تتسع داخلياً

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تراوح الأزمة السياسية في السودان مكانها عقب الانقلاب الذي نفذه قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في الوقت الذي تحاول فيه الأمم المتحدة إيجاد حل وسط في ظل عجز العسكر عن إيجاد بديل لرئيس الحكومة عبد الله حمدوك، بالإضافة إلى تواصل التحركات المعارضة للانقلاب على الأرض.

وساطات في الوقت الضائع

وفي إطار الوساطات بين العسكر والمدنيين، التقى الممثل الخاص للأمم المتحدة، رئيس البعثة الأممية المتكاملة لدعم الانتقال السياسي في السودان فولكر بيرتس، مع البرهان، أمس الأول. وذكر الجيش السوداني، في بيان، أن اللقاء «شدد على أهمية استمرار الحوار والتشاور مع القوى السياسية المختلفة، وصولاً إلى اتفاق حول هياكل السلطة الانتقالية، لضمان إنجاح الفترة الانتقالية وتشكيل حكومة مدنية منتخبة بواسطة الشعب السوداني». وأعلن بيرتس، في تصريح صحافي، أنه «سيجري لقاءات مع كافة القوى السياسية من أجل تقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف»، فيما أشار البيان إلى أن «القائد العام للجيش أكد حرصه على حماية الانتقال، وإنجاح التحول الديمقراطي». من جهة ثانية، توقعت مصادر سياسية وصول مستشار رئيس دولة جنوب السودان توت قلواك إلى الخرطوم، في محاولة جديدة منه للتوسط بين العسكر والمدنيين، عقب محاولة فاشلة، الأسبوع الماضي. ومن المقرر أن يجتمع قلواك مع البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك بمقر إقامته الجبرية بمنزله بضاحية كافوري، شرق الخرطوم.

على مستوى الحراك الثوري، تواصل لجان المقاومة السودانية والأجسام المهنية والنقابية حملاتها للتحشيد لمليونية السبت المقبل، وذلك وطبقاً للجدول اليومي، فإنه يتوقع تنظيم عدد من الوقفات الاحتجاجية، وإغلاق شوارع، ومواكب توعوية ودعائية. وكان عدد من أحياء الخرطوم قد شهد، ليلة أمس الأول، وقفات تضامنية مع المعلمين الذين تعرضوا للضرب والاعتقال يوم الأحد الماضي. وأصدرت عدة نقابات بيانات جددت فيها رفضها للانقلاب العسكري. ودعت رابطة الأطباء البيطريين، أمس الأربعاء، «الشعب السوداني إلى مواصلة نضاله السلمي، من وقفات ومواكب وعصيان مدني وإضراب حتى إسقاط الانقلاب وقواه، وتأسيس البديل المدني الكامل بشرعية ثورية ووثيقة تتجاوز مرارات الماضي، وتفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي تتساوى فيه الجماهير في حقوقها وواجباتها تجاه الدولة والوطن». كما وجهت النسقية العامة لمعسكرات النازحين بدارفور جميع معسكرات النازحين واللاجئين، وعددها 175، للخروج في مسيرات سلمية السبت المقبل.

وتقدم محامون سودانيون بطلب للنيابة العامة لإصدار أمر بإحضار جميع المعتقلين السياسيين أمامها فوراً وفقاً للإجراءات القانونية، مشيرين إلى أنهم تقدموا بالطلب بالنيابة عن أسر 15 معتقلاً، من بينهم عضو مجلس السيادة محمد الفكي سليمان والمستشار الإعلامي لرئيس الوزراء فيصل محمد صالح ومستشاره السياسي ياسر عرمان. وأوضح المحامون أن «أسر المقبوض عليهم لا تعلم مكان احتجازهم ووضعهم الصحي، ولم يسمح لهم بمقابلة محاميهم، ما يجعلهم في وضعية الإخفاء القسري، وأن كل ذلك يحدث بعد أسابيع قليلة من انضمام السودان للمعاهدة الدولية لمناهضة هذا النوع من الممارسة».

اعتقال 13 معلماً

اعلنت لجنة المعلمين السودانيين، في بيان امس الاربعاء، ان «الهجمات على المعلمين من قبل السلطات الانقلابية تواصلت باستهداف معلمي ولاية جنوب دارفور» غربي البلاد. واوضحت ان «السلطات الامنية شنت هجمة شرسة اسفرت عن اعتقال 13 معلما، من بينهم رئيس لجنة المعلمين بالولاية هاشم عبد الله زكريا ونائبه شمس الدين محمد صالح، والمسؤول عن التعليم الثانوي بوزارة التربية طارف احمد الحاج ومسؤولون آخرون».

عراقيل أمام الانقلابيين

في هذا الوقت، يصطدم الانقلابيون بعراقيل عدة تقيد مخططاتهم، إذ إن قائد الجيش التزم في بيانه الأول بعد الانقلاب، بتشكيل المحكمة الدستورية وتعيين رئيس للقضاء ورئيس للنيابة العامة، وهي المناصب التي كانت خالية لفترات طويلة، وهو ما كان الانقلابيون يحملون المدنيين مسؤولية عدم حصوله. إلا أنهم، وبعد 18 يوماً من البيان الأول، لم يصدر قائد الانقلاب أي قرارات بهذا الصدد، حيث وجد البرهان نفسه في ورطة قانونية لم يتحسب لها كثيراً، لعدم احتقبه كفائد للجيش بصلاحية التقرير فيها بموجب الوثيقة الدستورية والقوانين الخاصة بإصلاح المؤسسات العدلية.

وبعدما نقلت وسائل الإعلام المحلية والخارجية عن مصادر داخل خلية الانقلاب معلومات عن قرب التوصل إلى إعلان مجلس السيادة الانتقالي من 14 عضواً، منهم 5 عسكريين و3 من قادة الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، و6 مدنيين يمثلون أقاليم البلاد، فإن الانقلابيين اصطدموا بعدة عقبات، بينها رفض الحركات المسلحة المشاركة في مجلس السيادة، وبالتالي شرعنة الانقلاب. كما وجدت الأسماء المدنية التي رشحت لتمثيل الأقاليم رفضاً واسعاً لضعف خبرتها وعدم تمثيلها الحقيقي لتلك الأقاليم، بالإضافة إلى رفض شخصيات رُشحت لشغل عضوية مجلس السيادة لمبدأ العمل مع الانقلابيين. الفشل ذاته حدث لرغبة العسكر في تعيين رئيس وزراء جديد بعد انسداد الأفق في إقناع حمدوك بمواصلة عمله بشروطهم، إذ رفضت أكثر من شخصية سياسية أو مستقلة تسلم المنصب رغم الإغراءات والتعهدات التي قُدمت لها. ومع كل رفض يرتد الانقلابيون للتفاوض من جديد مع حمدوك، ليقابلها بشروطه ذاتها المختصرة في عودة الوثيقة الدستورية والعمل بها، واستعادة الحكومة لأداء مهامها، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، أي العودة إلى ما قبل تاريخ الانقلاب في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

ومن المؤشرات على ترنح انقلاب البرهان تزايد عزلة العسكر دولياً، بالإضافة إلى تصاعد التلويح بفرض عقوبات اقتصادية. كما ساهم موقف عشرات الدبلوماسيين السودانيين في زيادة عزلة الانقلابيين. وعلى الرغم من نجاح العسكر في استقطاب عدد من الأحزاب للتحالف تحت مسمى «الحرية والتغيير- الميثاق الوطني»، فإن هذا الأمر لم يدم كثيراً، إذ إن الكثير من الأحزاب المكونة له اعترضت على الخطوة الانقلابية. كما أحست أخرى بالتلاعب بها واستخدامها مرحلياً كغطاء سياسي للانقلاب، فأبعدت نفسها عنه، مثل حزب «البعث السوداني» بقيادة يحيى الحسين، و«نداء الشمال» بقيادة محمد سيد أحمد. وأشارت معلومات إلى أن ميني أركو ميناوي، رئيس «حركة تحرير السودان»، حاكم إقليم دارفور، وهو من أبرز الداعمين للإطاحة بـ«تحالف الحرية والتغيير»، انسحب من المشهد، أخيراً، وسافر إلى تشاد. وليس سراً أن مؤيدي نظام الرئيس المعزول عمر البشير وجدوا أنفسهم في البداية مؤيدين للانقلاب. وظهر ذلك في مداخلاتهم التلفزيونية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، لكن حدثاً وحيداً دفعهم لإعادة التفكير، هو قرار البرهان، بعد 6 أيام من الانقلاب، بتحويل رئيس حزب «المؤتمر الوطني» المنحل إبراهيم غندور لمعتقل أمني بعد إطلاق سراحه بواسطة النيابة العامة، إذ أدرك المنتسبون لحزب البشير أن الانقلابيين يسعون إلى الاستفادة منهم في الوقت الراهن ومن ثم الانقضاض عليهم لاحقاً.

في هذه الأثناء، يستمر السخط في الشارع مع مواصلة الحراك الثوري تحركاته، وذلك على الرغم من محاولة البرهان الالتفاف على المحتجين، عبر اجتماعه مع مجموعات سمّت نفسها لجان المقاومة ومصابي الثورة السودانية، ووعده بإشراك شباب الثورة في المؤسسات الانتقالية، خصوصاً في البرلمان. ومن محاولات استرضاء الشارع السوداني تخفيض أسعار السكر. كما حاولت جهات قريبة من الانقلاب الترويج لخفض أسعار المشتقات البترولية، فيما أصدرت السلطات بولاية الخرطوم قراراً بتخفيض الرسوم الحكومية على معاملات الأراضي حتى نهاية العام الحالي.

تواصل لجان المقاومة تحشيدها لمليونية السبت (فرانس برس)

اكد البرهان حرصه على إنجاح التحول الديمقراطي في البلاد

رفضت شخصيات سياسية او مستقلة تسلم رئاسة الحكومة

تقرير

بن زايد في دمشق... رواية إبعاد الأسد عن إيران

بدت زيارة وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد إلى سورية بمثابة مرحلة جديدة من العلاقات بين نظام بشار الأسد والدول العربية

أمين العاصي

حطّ وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد رحاله، أول من أمس الثلاثاء، في العاصمة السورية دمشق ساعات عدة، في زيارة هي الأولى من نوعها منذ أكثر من عشر سنوات، كان النظام السوري يعيش خلالها شبه عزلة عربية، بسبب رفضه كل المبادرات لإيقاف الحرب التي شنها على السوريين المطالبين بتغيير في بلادهم. واحتفى إعلام النظام السوري بالزيارة، ووصفتها صحيفة «الوطن» بأنها «بداية انفتاح عربي» على النظام، الساعي بكل الوسائل للعودة إلى جامعة الدول العربية، بعد أن تم تعليق عضوية سورية في عام 2012. ولا تُعدّ زيارة بن زايد بمثابة الخطوة الإماراتية الأولى تجاه النظام السوري، إذ كانت أبو ظبي سبّاقة في إعادة فتح سفارتها في دمشق في 2018. وسبق الزيارة اتصال هاتفي أجراه رئيس النظام السوري بشار الأسد مع ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان في 20 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. واتخذت أبو ظبي من تقشي وباء كورونا في سورية، غطاءً لإرسال عدة طائرات محمّلة بمساعدات للنظام السوري. وكانت دول الخليج العربي قطعت علاقاتها مع النظام السوري في عام 2011، باستثناء سلطنة عمان، بسبب رفض النظام التجاوب مع مبادرات عربية عديدة لإيجاد حلول سياسية ومحاصرة الحريق، الذي امتد لاحقاً إلى عموم البلاد بسبب انتهاج النظام الحل العسكري والأمني في مواجهة الثورة. وتندرج الزيارة التي قام بها بن زايد إلى دمشق في سياق خطوات حثيثة من دول عربية تجاه الأسد، الذي سبق أن أجرى اتصالاً هاتفياً قبل نحو شهر بالعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، مع إعادة افتتاح مركز جابر - نصيب الحدودي مع سورية أمام المسافرين وحركة الشحن. وكان وزير السياحة في حكومة النظام محمد مارتيني، قد شارك بدعوة من المملكة العربية السعودية في شهر مايو/أيار الماضي، في اجتماع للجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط في الرياض، وهو ما اعتُبر تبدلاً في موقف الرياض تجاه النظام السوري.

في المقابل، أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس عن «قلق» واشنطن من الزيارة، حاثاً دول المنطقة على التفكير ملياً في «التفاتئج» التي ارتكبها الأسد. وقال برايس في إفادة صحافية اعتيادية «نشعر بالقلق إزاء التقارير عن هذا الاجتماع والإشارة التي يبعث بها». وأضاف «مثلما قلنا من قبل، لن تعبّر هذه الإدارة عن أي دعم لمساعي تطبيع العلاقات مع بشار الأسد، الديكتاتور الوحشي».

وحول الزيارة الإماراتية والتعليق الأميركي، اعتبر الباحث في مركز «الحوار السوري»، أحمد القربي، أنه «حدث تبدل في السياسة الأميركية تجاه القضية السورية»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «من الواضح أن الإدارة الأميركية تولي ملفّ أهمية في القضية السورية. الأول هو ملف المساعدات الإنسانية، والثاني تطويق النفوذ الإيراني في سورية». ورأى أنه وفق هاتين المقاربتين يتّضح أن واشنطن قدمت تنازلات لموسكو في ملف العقوبات الأميركية على النظام السوري، وملف التطبيع. وأن موسكو تحاول جاهدة إعادة تعويم النظام من عدة مداخل، أحدها عودته إلى الجامعة العربية.

وأشار القربي إلى أن الزيارة «حلقة من سلسلة للتطبيع مع الأسد، بدأت مع زيارة العاهل الأردني أخيراً إلى واشنطن، وكان من الواضح أنه أخذ ضوءاً أخضر من الأميركيين للبدء في التطبيع مع الأسد»، مضيفاً أن عمان قدمت «لا ورقة» للإدارة الأميركية تخص الملف السوري، دعت فيها إلى تقديم حوافز للنظام. وأعرب عن اعتقاده أن «بعض الدول العربية ترى أن نظام الأسد انتصر، وأن الحد من النفوذ الإيراني في سورية يمر عبر إعادة هذا النظام إلى المحيط العربي».

ووضع زيارة وزير الخارجية الإماراتي في سياق «محاولة سحب النظام من الحضن الإيراني في مقابل تقديم حوافز، تحديداً في ملف إعادة الإعمار»، ولكن القربي اعتبر أن المحاولات لإبعاد النظام السوري عن إيران مجرد «حرث في الهواء»، غير أنه توقع أن يكون هناك بعد أمني في الزيارة، وهو التعاون مع نظام الأسد «في ملف مكافحة الإرهاب وهو ملف حاضر لدى الإدارة الأميركية، وهذا ما يفسر وجود رئيس الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ في الوفد الإماراتي إلى أنه «لا يمكن فصل النظام عن الجانب الإيراني، وبالتالي إن هذه الزيارات تدعم العلاقة القائمة بين نظام الأسد وطهران وليس العكس كما يتوهم البعض»، معرباً عن اعتقاده بأن الموقف الأميركي من نظام الأسد «ثابت ولم يتغير»، وتطرق العريضي إلى «قانون قيصر»، مؤكداً أن القانون جزء من المنظومة القانونية الأميركية، تحت التعديل. كما شدّد على «عدم تبدّل شيء في الجانب السياسي»، مضيفاً أن النظام يتملص من تطبيق قرارات الشرعية الدولية تحت مرأى العالم كله. وأكد أن الزيارة «مرفوضة تحت أي ذريعة كانت»، معرباً عن اعتقاده بأنها تمت «بدفع من موسكو، التي تحاول إعادة تأهيل نظام بشار الأسد في سورية، لأنه الوحيد الذي يعطيها غطاء لاحتلالها سورية». وأشار إلى أنه «لا يمكن فصل النظام عن الجانب الإيراني، وبالتالي إن هذه الزيارات تدعم العلاقة القائمة بين نظام الأسد وطهران وليس العكس كما يتوهم البعض»، معرباً عن اعتقاده بأن الموقف الأميركي من نظام الأسد «ثابت ولم يتغير»، مشيراً إلى أن القصف مستمر من قبل النظام والاعتقالات باتت أكثر شراسة، وأن هناك سوريين يقتلون تحت التعذيب. كما شدّد على «عدم تبدّل شيء في الجانب السياسي»، مضيفاً أن النظام يتملص من تطبيق قرارات الشرعية الدولية تحت مرأى العالم كله. وأكد أن الزيارة «مرفوضة تحت أي ذريعة كانت»، مرة أخرى واللعبة الروسية الإماراتية قصيرة العمر ولن تنجح في إعادة تأهيل منظومة استبدادية.

واشنطن: لا ندعم مساعي تطبيع العلاقات مع الأسد

اول لقاء بين الاسد وبن زايد منذ اكثر من عشر سنوات (سانا)

رصد

رشى الجنود الروس للخدمة في «جنة حميميم»

يواصل الجنود الروس محاولاتهم العمل في قاعدة حميميم الروسية في سورية، التي تعتبر «جنة» للخدمة العسكرية بالنسبة لهم

سامر إلياس

فيما يواصل السوريون السعي إلى الهرب من جحيم الحرب وتأثيراتها المأساوية على بلادهم، لا يدّخر الجنود الروس جهداً ولا مالاً من أجل الوصول إلى «جنة حميميم»، نسبة إلى قاعدة حميميم العسكرية الروسية، في محافظة اللاذقية الساحلية غربيّ سورية، والخدمة في هذا البلد، حيث المياه الدافئة والامتيازات الكبيرة. وكشفت صحيفة «كوميرسانت» الروسية، أمس الأربعاء، عن محاكمة أكثر من 36 جندياً من منطقة سخالين شرقيّ روسيا، حاولوا الذهاب للخدمة والقتال مع الجيش الروسي في سورية، مقابل دفع رشى لمحامٍ عسكري كان قد أدين سابقاً ثلاث مرات بالاحتيال، وواصل بيع الأوهام للجنود. ونقلت «كوميرسانت» عن مصادر في وكالات إنفاذ القانون، قولها إن المحاكم العسكرية في منطقة الكوريل وبويجنو سخالين (شرقيّ روسيا) قد نظرت في قضايا جنائية ضد العسكريين، المتهمين من قبل ضباط قسم التحقيق العسكري في لجنة التحقيقات الروسية في المنطقة العسكرية الشرقية، بارتكاب جرائم محاولة رشوة. وأدانت المحكمة الجنود لأنهم دفعوا رشى مالية من أجل الحصول على إيفاد للخدمة في سورية، لأن كل من يخدم في سورية، وخارج روسيا عموماً، يُعتبر تلقائياً محارباً قديماً في أعمال عسكرية مع مدفوعات شهرية مدى الحياة، وإجازة إضافية لـ15 يوماً، وزيادة البدلات النقدية، بما في ذلك بدل السفر بالعملة الأجنبية من الاحتفاظ بالمدفوعات في روسيا.

وبحسب المصادر، فإن إيفان زاركوف، الذي عمل مستشاراً قانونياً في الوحدات العسكرية المحلية، أخبر الجنود أن لديه معارف في دائرة شؤون الأفراد بالمنطقة العسكرية الشرقية، يشكلون فرقاً لإرسالها إلى سورية. ووعد المستشار القانوني الجنود بالمساعدة، مقابل 20 ألف روبل (أقل من 300 دولار) بالنسبة إلى الجنود والعرفاء، وما بين 30 و40 ألف روبل بالنسبة إلى الضباط. وتسلّم زاركوف عبر بطاقة مصرفية أو نقداً، مبالغ من الراغبين في الخدمة بسورية في عامي 2019 و2020، وتسلّم نسخاً من وثائقهم وأوراقهم الثبوتية عبر تطبيق «واتس آب» الخاص به. الجنود الخائبون الذين لم تتكلل محاولاتهم بالنجاح، اشتكوا إلى قادتهم. وكشف ضابط استخبارات عسكرية أمام المحكمة، أن جنوداً اتصلوا به بعد عدم إيفاء المستشار القانوني بوعوده.

اللافت أن المستشار القانوني إيفان زوركين، الذي استولى من طريق الاحتيال على الأموال التي جُمعت للرشى، والمقدرة بنحو 250 ألف روبل (الدولار قرابة 71 روبلاً) لم يعاقب بشدة، على الرغم من توجيه اتهامات قاسية له تصل عقوبتها إلى أكثر من ست سنوات من الحبس، وكما في المرات الثلاث السابقة، فإن عقوبته كانت مخففة. فبعدما حكمت المحكمة عليه بالعمل لخدمة المجتمع لمدة ستة أشهر، واقتطاع 10 في المائة من راتبه بالسجن بعد إدانتهما بجمع أموال من جنود في قطعاتهم العسكرية كانوا يرغبون في الذهاب إلى سورية، وجُرّد أنطون دانيلوفسكي نتيجة المحاكمة في مايو/أيار من العام الماضي من رتبته العسكرية، مع عقوبة السجن لعام ونصف عام.

ويتقاضى الجنود والموظفون العسكريون الروس في سورية أربعة أضعاف ما يتقاضاه المتعاقدون في داخل روسيا. ويصل راتب العسكري إلى 1800 دولار أميركي مقابل 26 ألف روبل (400 دولار) في داخل روسيا، ويصل المبلغ إلى الضعف بالنسبة إلى الضباط الذين يظفرون بالخدمة في سورية. وعادة ما تقتصر مدة الخدمة في الخارج على 6 أشهر أو سنة، لكن الجنود والضباط يسعون بكل الوسائل إلى تمديدها. ولم يقتصر الفساد في صفوف جنرالات وضباط الجيش الروسي على الحصول على رشى من أجل تأمين خدمة للجنود في سورية، بل امتدت إلى عمليات احتيال وسرقة رواتب. ففي بداية 2020، حكمت محكمة عسكرية روسية على الجنرال سيرجي تشوفاركوف بالسجن 3 سنوات، بسبب سرقته أكثر من 450 مليون روبل روسي (7 ملايين دولار). وأدين تشوفاركوف، الذي كان يشغل منصب رئيس مركز المصالحة الروسي في حميميم، ما بين مايو/أيار وسبتمبر/أيلول 2016، بارتكاب عمليات احتيال واسعة النطاق وسرقة رواتب سبعة مرؤوسين. وكشفت وكالة «تاس» لائتباء حينها أن الجنرال، الذي كان يشغل أيضاً منصب نائب رئيس الأكاديمية العسكرية للأركان العامة، أبرم عقداً بين الأكاديمية العسكرية وشركة كبيرة متخصصة في حماية المعلومات، وعمل على سحب الأموال التي من المفترض دفعها لموظفي الأكاديمية كأجور.

وتفاخر المسؤولون الروس أكثر من مرة بأن التدخل العسكري في سورية سمح بتطوير قدرات الجيش الروسي وتطوير مئات أنواع الأسلحة في ظروف حربية حقيقية. في المقابل، يبدو أن الجنود ينظرون إلى الخدمة في سورية على أنها مصدر دخل إضافي، ومكان ينعمون فيه بالدفء، وفي ظروف لا تقارن بجحيم معسكرات الجيش الروسي في معظم الأراضي الروسية. وبالنسبة إلى الضباط والجنرالات، فهي فرصة للارتقاء بالسلم العسكري، وجمع بعض الأموال.

المستشار القانوني الذي حصل على الرشى، لم يعاقب بشدة

ينظر الجنود الروس إلى الخدمة في سورية على أنها مصدر دخل إضافي (ياسر الخطيب/الأناضول)

شرق غرب

تشدّد كويتي في منح التأشيرات للبنانيين

قرّرت السلطات الكويتية، أمس الأربعاء، «التشدد وليس المنع» في منح تأشيرات للبنانيين من دون إصدار تعميم رسمي بذلك، بحسب ما أفاد به مصدر أمني وكالة «فرانس برس» الأربعاء، بعد أقل من أسبوعين على اندلاع أزمة دبلوماسية بين لبنان وأربع دول خليجية. وذكرت صحيفة «القبس» الكويتية، أن «من لديهم إقامات داخل البلاد من اللبنانيين غير مشمولين بالقرار، ومن حقهم العودة، والقرار يشمل وقف إصدار الزيارات بأنواعها وكذلك وقف سمات الالتحاق بالعائلات، إضافة إلى وقف سمات الدخول بغرض العمل».

(العربي الجديد، فرانس برس)

روسيا ترفض اتهامات بولندا بملف المهاجرين

رفض الكرملين، أمس الأربعاء، اتهامات رئيس الوزراء البولندي ماتوش مورافيتسكي الذي حمّل روسيا مسؤولية أزمة الهجرة على الحدود بين بولندا وبيلاروسيا،

حيث ينتشر آلاف المهاجرين العالقين. وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف (الصورة) في مؤتمر صحافي: «نعتبر التصريحات غير مسؤولة وغير مقبولة على الإطلاق». من جهتها، طلبت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «التحرك» ضد «استغلال المهاجرين من قبل النظام البيلاروسي».

(فرانس برس)

اليمن: التحالف يعلن مقتل 60 حوثياً

أعلن التحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن، أمس الأربعاء، مقتل 60 عنصراً من الحوثيين في غارات جديدة حول مدينة مأرب. وذكر التحالف في بيان بثّته وكالة الأنباء السعودية «واس»، أنه قام بتنفيذ «11 عملية استهداف لآليات وعناصر المليشيا» أدت إلى «تدمير 8 من الآليات العسكرية والقضاء على 60 عنصراً إرهابياً».

(فرانس برس)

تعيينات عسكرية في الجزائر

عيّن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس الأربعاء، اللواء بلقاسم حسنات قائداً جديداً

لدائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش، خلفاً للواء محمد قايدي، الذي كان أبعد من منصبه في شهر سبتمبر/أيلول الماضي. كما تم تعيين الجنرال حرات قائداً جديداً لدائرة الإشارة (أنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية للجيش)، خلفاً للواء فريد بجغيط الذي توفي قبل أسبوع إثر وعكة صحية.

(العربي الجديد)

سورية: قتلى وجرحى للنظام بهجمات «داعش»

قُتل وجُرح 10 عناصر من قوات النظام السوري والمليشيات التابعة لها، أمس الأربعاء، جراء هجمات متفرقة من خلايا تنظيم «داعش» في باديتي حماة وحمص وسط سورية، رغم استمرار النظام في عمليات التمشيط هناك منذ أشهر. وكشفت مصادر محلية عن سقوط سبعة من عناصر النظام بين قتيل وجريح جراء هجومين من خلايا «داعش» على موقعين بشكل مباغت، في محور طريق أثريا بريف حماة الشمالي الشرقي.

(العربي الجديد)

قرار قضائي بكشف وثائق 6 يناير

اقتحام الكونغرس: مأزق ترامب يكبر

منح قرار قضائي أميركي برفع السرية عن وثائق متعلقة باقتحام الكونغرس، في 6 يناير الماضي، دفعة كبيرة للساعين إلى محاسبة دونالد ترامب

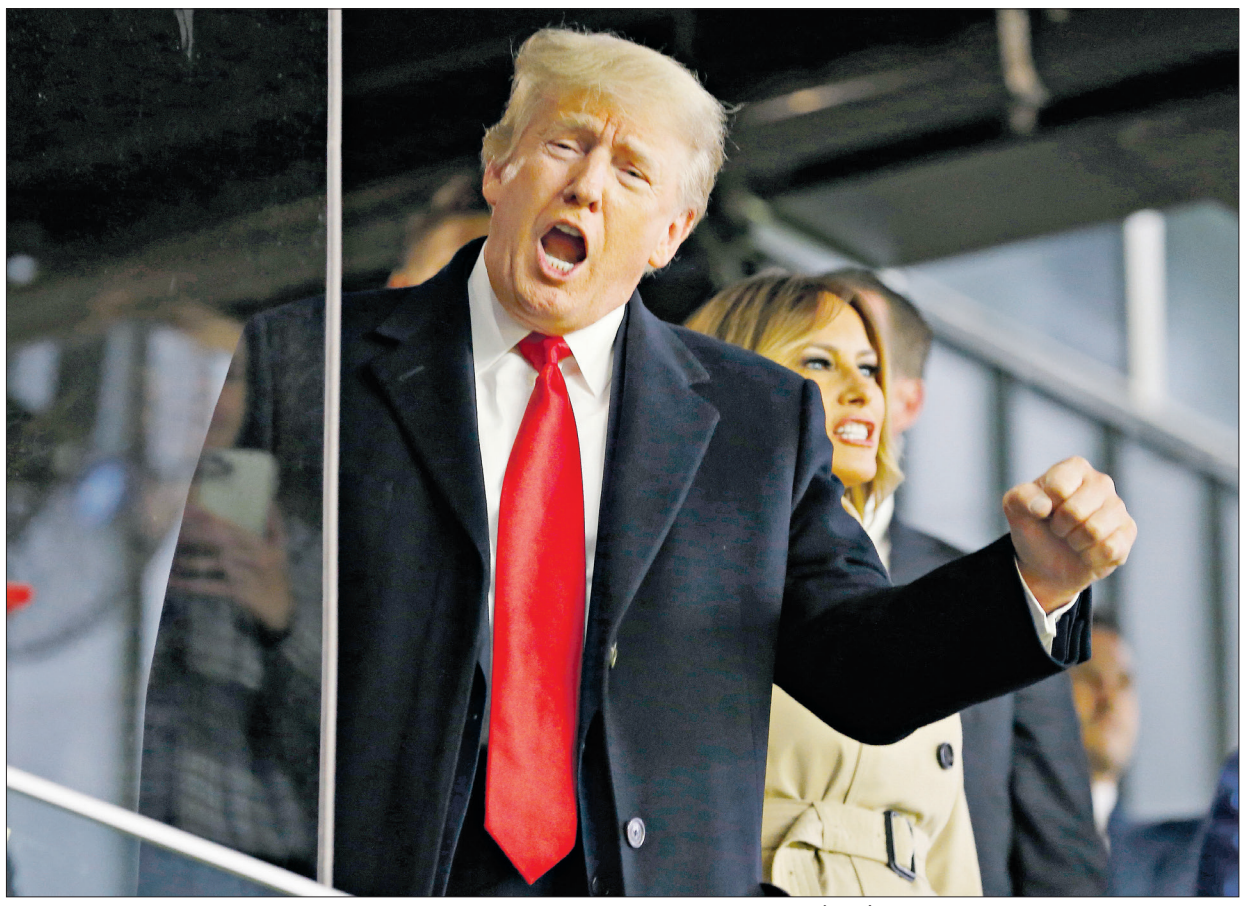

يتمسك ترامب بمبدأ «الامتياز التنفيذي» لمنع نشر الوثائق (مايكل زاريللي/Getty)

عاد ملف اقتحام مقرّ الكونغرس في «كابيتول هيل» في العاصمة الأميركية واشنطن في 6 يناير/كانون الثاني، على يد أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب إلى الواجهة، مع سماح قاضية فيدرالية، مساء أول من أمس الثلاثاء، للبيت الأبيض بأن يسلّم لجنة برلمانية تحقّق في ملابسات الاقتحام وثائق تتعلّق بالدور المحتمل للملياردير الجمهوري في الهجوم، على الرغم من محاولات الرئيس السابق للإبقاء على سريتها. واعتبرت قاضية المحكمة الجزئية في مقاطعة كولومبيا تانيا تشاتكان في حكمها، الذي نشرته وسائل إعلام أميركية، أنّ «المحكمة ترى أنّ المصلحة العامة تتطلب تأييد، وليس إعاقة، الإرادة المشتركة للسلطتين التشريعية والتنفيذية بدراسة الحوادث التي أدّت إلى أحداث 6 يناير، والنظر في إمكانية سنّ تشريع يمنع منعاً مطلقاً مثل هذه الأحداث من أن تحدث مجدداً». ولم تفصل تشاتكان، في قرارها المدوّن في 39 صفحة، في صحة الحجة القانونية التي ساقها محامو ترامب، بأن السجلات الهاتفية وسجلات الزوار ووثائق البيت الأبيض الأخرى يجب أن تظل بعيدة عن أيدي اللجنة. ويدفع ترامب بأن المواد التي طلبتها لجنة مجلس النواب تندرج تحت مبدأ قانوني يُعرف باسم «الامتياز التنفيذي»، الذي يحمي سرية بعض اتصالات البيت الأبيض.

وردّ تايلور بودويتش المتحدث باسم ترامب في تغريدة على «تويتر»، مشدّداً على أن «الرئيس ترامب لا يزال ملتزماً الدفاع عن الدستور وعن مكتب الرئاسة، وسيتابع العملية في هذا الاتجاه»، مؤكداً أن «مسألة الامتياز التنفيذي تفترض أن تبت فيها محاكم الاستئناف». وكان الرئيس السابق يرغب خصوصاً في منع البيت الأبيض من تسليم لجنة التحقيق النيابية، التي يسيطر عليها الديمقراطيون، مئات الوثائق بما في ذلك قوائم بأسماء الأشخاص الذين زاروه أو اتصلوا به في 6 يناير. وتضمّ الوثائق التي تزيد عن 770 صفحة ملفات كبير موظفيه السابق مارك ميدوز، وكبير مستشاريه السابق ستيفن ميللر، ومساعد مستشاره السابق باتريك فيلبين. وكان ترامب يأمل أيضاً في منع نشر الصحيفة اليومية للبيت الأبيض، التي تضم وقائع أنشطته ورحلاته ومؤتمراته الصحافية ومكالماته الهاتفية.

ومن بين الوثائق الأخرى التي لا يريد الرئيس السابق أن يطلع عليها الكونغرس، مذكرات إلى سكرتيرته الصحافية السابقة كايلي ماكناني، ومذكرة مكتوبة بخط اليد حول حوادث الاقتحام، ومسوّدة نص خطابه خلال تجمّع «أنقذوا أميركا» الذي سبق الهجوم.

وبرّر محامو ترامب أمام المحكمة طلبه منع اللجنة النيابية من الحصول على هذه الوثائق بحقّ السلطة التنفيذية في الحفاظ على سريّة معلومات معيّنة. لكنّ القاضية تشاتكان رفضت هذه المبررات، مؤكّدة أنّ «الرؤساء ليسوا ملوكاً والمدّعي ليس رئيساً». وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن محامي ترامب يعتزمون استئناف هذا الحكم. ويأتي قرار تشاتكان بعيد إصدار لجنة التحقيق البرلمانية في الهجوم على الكونغرس دفعة جديدة من مذكرات الاستدعاء لعدد من المقربين من الرئيس السابق، من بينهم ماكناني. وأفادت اللجنة في مذكرة الاستدعاء لماكناني بأنه «بصفتكِ متحدثة باسم البيت الأبيض أصدرت العديد من البيانات العامة في البيت الأبيض وأماكن أخرى، حول تزوير مفترض في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020»، وهي «ادعاءات استند إليها الأشخاص الذين هاجموا كابيتول هيل». كما استدعت اللجنة ستيفن ميللر لأنه أعد مع فريقه الخطاب الذي ألقاه ترامب في التجمع قبيل الهجوم على الكونغرس. ومن بين المقربين الآخرين لترامب مساعده السابق نيكولاس لونا، ومساعد كبير موظفي البيت الأبيض كريستوفر ليدل، وكيث كيلوغ مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس السابق مايك بنس. وقال رئيس اللجنة النائب الديمقراطي بيني طومسون «نعتقد أن الشهود الذين تم استدعاؤهم للمثول لديهم معلومات ذات صلة ونتوقع منهم التعاون في التحقيق».

> يرغب ترامب في منع نشر اتصالات واجتماعات يوم الاقتحام

وكانت اللجنة أعلنت يوم الإثنين الماضي، استدعاء شخصيات أخرى، بمن في ذلك أعضاء من فريق حملة ترامب مثل مستشار الأمن القومي السابق مايكل فلين، ومدير حملته بيل ستيبين. واستمعت اللجنة في إطار التحقيق لأكثر من 150 شخصاً حسب النائبة الجمهورية ليز تشيني.

ومع أن مبدأ «الامتياز التنفيذي» غير منصوص عنه في الدستور الأميركي، إلا أن المحكمة العليا قضت بأنه يكرّس مبدأ «فصل السلطات» في مقابل صلاحية «الإشراف» الممنوحة للكونغرس، ويسمح في ترسيخ سيادة كل طرف دستورياً.

وسبق أن هدد ترامب باستخدام «الامتياز التنفيذي» أثناء التحقيق في مسألة التدخل الروسي في انتخابات عام 2016، لمنع استماع لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ إلى مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي آي» السابق جيمس كومي للإدلاء بشهادته. لكن ترامب تراجع بعد ذلك، واستمعت اللجنة لكومي. إلا أن الرئيس الجمهوري عاد واستخدم هذه الصلاحية أثناء «تحقيق مولر» الخاص بالتدخل الروسي بالانتخابات والذي قاده المحقق روبرت مولر. أما في القضية الحالية، فقد تضمّنت دعوى ترامب منع حصول «لجنة 6 يناير»، المؤلفة من تسعة نواب، سبعة ديمقراطيين واثنين جمهوريين، على الدفعة الأولى من الوثائق من الأرشيف. وجاء في الدعوى أن «لا سلطة للجنة في التحقيق ولا في الحصول على الوثائق»، وأن «السجلات محمية بامتياز تنفيذي». مع العلم أن اللجنة طلبت الوثائق مرتين، في شهري مارس/آذار وأغسطس/آب الماضيين. لكن الرئيس جو بايدن، الذي دعم تحقيقات «لجنة 6 يناير»، اعتبر أن الامتياز الذي يعلّل به ترامب دعواه، «لا ينبغي تطبيقه في هذه الحالة»، أي الاقتحام غير المسبوق.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)